

لحين اتخاذ الإجراءات اللازمة نحو معالجة الملاحظات الواردة في تقرير مراقب الحسابات الخارجي

"أسواق المال": إيقاف تداول سهم "بيان للاستثمار القابضة" المدرج في بورصة الكويت

لتوفير الحماية لجمهور المستثمرين، ومما قد تتعرض له الورقة المالية لاية أفعال أو سلوكيات قد تخالف القانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولائحته التنفيذية وتعديلاتها، وتأكيداً لالتزامها بتطبيق أحكام القانون ولائحته التنفيذية المذكورين، ولفتت هيئة أسواق المال إلى قيامها بمواصلة دورها الرقابي في مجال حماية جمهور المستثمرين، والذي من شأنه خلق سوق مالي يتسم بالعدالة والتنافسية والشفافية، فضلاً عن تقليل الأخطار النمطية المتوقع حدوثها في نشاط الأوراق المالية، بالإضافة إلى العمل على ضمان الالتزام بالقوانين واللوائح ذات العلاقة بنشاط الأوراق المالية.

تقليل الأخطار النمطية المتوقع حدوثها في نشاط الأوراق المالية وضمان الالتزام بالقوانين واللوائح ذات العلاقة بالنشاط

استمرارية إدراج سهم شركة بيان للاستثمار القابضة في بورصة الكويت للأوراق المالية في حال لم تلتزم الشركة باستيفاء متطلبات الهيئة الرقابية الواردة في البند أولاً أعلاه. وأكدت الهيئة أن هذا القرار يأتي في إطار سعيها المتواصل



هيئة "أسواق المال" أوقفت تداول سهم شركة "بيان للاستثمار القابضة" في بورصة الكويت

البيانات المالية في موعده أقصاه المدة اللازمة لتقديم البيانات المالية السنوية للسنة المالية التي تنتهي في 31/12/2022. ثانياً: النظر في

عادل وسليم، وتزويد الهيئة ببيانات مالية تعكس الأثر المالي الناتج عن معالجة تلك الملاحظات، على أن يتم تزويد الهيئة بتلك

الحسابات الخارجية للشركة عن البيانات المالية المرحلية المنتهية بتاريخ 31/03/2022 يضمن أن يتم تسجيل البيانات المالية بشكل

بين الشركة المدرجة ومراقب الحسابات. وذلك لحين قيام الشركة باتخاذ الإجراءات اللازمة نحو معالجة الملاحظات الواردة في تقرير مراقب

الهيئة ستواصل القيام بدورها الرقابي لحماية جمهور المستثمرين وتكريس سوق مالي يتسم بالعدالة والتنافسية والشفافية

أصدر مجلس مفوضي هيئة أسواق المال قراراً، خلال اجتماعه رقم (32) لسنة 2022 والمنعقد بتاريخ 31/08/2022، والذي تضمن ما يلي: أولاً: إيقاف تداول سهم شركة بيان للاستثمار القابضة المدرج في بورصة الكويت للأوراق المالية وفقاً لما يقضي به البندين رقم (3) ورقم (5) من المادة رقم 19-1 من الكتاب الثاني عشر (قواعد الإيداع) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتها، والتي تنص على أن: "الهيئة أن توقف التداول في البورصة بشكل مؤقت، وأن توقف تداول أي ورقة مالية مدرجة في البورصة وذلك في الأحوال التالية:

3. تحقيق حماية المتعاملين في الأسواق.
4. قيام مراقب الحسابات بإبداء رأي متحفظ جوهري على البيانات المالية المرحلية أو السنوية، أو في حالة إنهاء التعاقد مع مراقب الحسابات بسبب خلاف

وفرت خلال 3 سنوات 1.7 مليون ورقة في جميع عملياتها التشغيلية تعادل إنقاذ مئات الأشجار

مجموعة العمليات في "الوطني" تدعم خطى البنك لتعزيز مسار الاستدامة وخفض انبعاثات الكربون

الخرافي: نسعى إلى المساهمة بفاعلية في تحقيق الأهداف الرامية إلى تقليل الانبعاثات التشغيلية بنسبة 25% بحلول 2025



رئيس مجموعة العمليات لمجموعة البنك الوطني محمد الخرافي

ويبدلون قصارى جهدهم لتحقيق رؤيته في الوصول إلى صافي انبعاثات تشغيلية صفرية بحلول العام 2035. وأكد الخرافي على أن البنك وفي إطار حرصه على تعزيز ثقافة الاستدامة بنظم حملات لتشجيع الخدمات الذاتية وتقليل زيارات الفروع ومراكز الاتصال والتقنوات لتقليل البصمة الكربونية وبالإضافة إلى تقييم وتحليل التأثيرات البيئية لأعماله وعملياته والإفصاح عنها في تقاريره ذات الصلة.

جدير بالذكر أنه وكجزء من استراتيجيته للاستدامة والتي تتبنى تقليل صافي الانبعاثات وزيادة الاعتماد على الطاقة المتجددة والنظيفة، أعلن البنك مؤخراً عن تحويل شبكة فروعه لتكون صديقة للبيئة واستخدام ألواح الطاقة الشمسية كمصدر مكمل للطاقة في فروع المنتشرة في الكويت. كما حقق الوطني العديد من الإنجازات على صعيد الاستدامة منها حصول المبنى الجديد على شهادة الفئة الذهبية للريادة في تطبيق أنظمة الطاقة وحماية البيئة LEED Gold بعد الحصول على 67 نقطة في التصنيف، كما أدرجت مؤسسة Refinitiv العالمية البنك ضمن مكونات مؤشرها الانقائي الجديد للشركات منخفضة انبعاثات الكربون بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

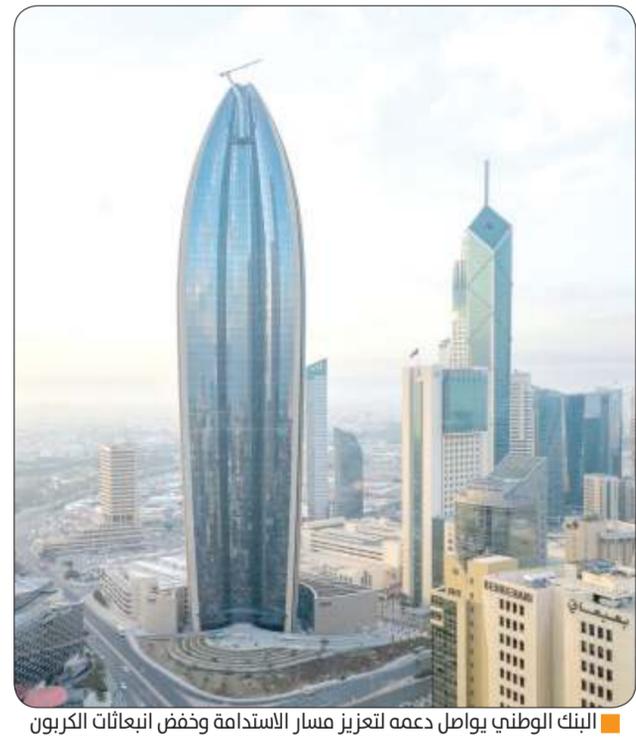
عمليات البنك وفي العمل البيئية التي يعمل فيها، أصبحت جزءاً لا يتجزأ من ثقافة العمل ويدعمها موظفوه الذين يساندون هذا التحول

التشغيلية بنسبة 25% بحلول 2025 وتوسيع نطاق الاعتماد على الطاقة المتجددة. وشدد الخرافي على أن تبني الاستدامة في

أضاف أن كافة إدارات البنك المختلفة تدعم خطواته الحديثة من أجل بلوغ الهدف الرئيسي المتمثل في تقليل الانبعاثات

في إطار الحرص على المساهمة الفاعلة في مساندة أجندة بنك الكويت الوطني الرامية إلى تعزيز مبادرات الاستدامة، ودعم الانتقال إلى اقتصاد مستدام ومنخفض الكربون، أعلنت مجموعة العمليات في البنك عن إحراز تقدم ملموس في هذا الصدد، عبر توفير ما يقارب من 1.7 مليون ورقة خلال 3 سنوات في جميع عملياتها التشغيلية وهو ما يعادل إنقاذ مئات الأشجار. كما قامت مجموعة العمليات بتنفيذ عدد من المبادرات الهامة خلال الفترة الماضية والتي تهدف إلى تقليل استخدام الورق، عبر توفير نحو قرابة نصف مليون ورقة سنوياً في عمليات الحوالات المالية إضافة إلى العمليات التشغيلية للخرزينة إلى جانب جهودها بالتوعية بالاستخدام الأمثل للطاقة وترشيد استهلاك المياه والكهرباء.

بهذه المناسبة قال رئيس مجموعة العمليات الكويت الوطني محمد الخرافي: "تشكل مجموعة العمليات في بنك الكويت الوطني المحرك الرئيس لمسار عملية التحول الرقمي الذي يتخذه البنك منذ سنوات وذلك عبر استخدام أحدث الحلول والتكنولوجيا المتطورة التي تشمل تكنولوجيا الروبوتات في العمليات التشغيلية (RPA)، والامتية الذكية والذكاء الاصطناعي وهو ما يساهم وعلى نحو فعال في خفض استخدام الورق بشكل كبير وتقليل الانبعاثات الكربونية إلى أقل حد ممكن".



البنك الوطني يواصل دعمه لتعزيز مسار الاستدامة وخفض انبعاثات الكربون

مؤشر السوق الأول هبط بنسبة 0.59 في المئة وتراجع "العام" 0.57%

البورصة تختتم التعاملات بالأحمر.. مع توقعات بالاستقرار



مستثمر يتابع التداولات ببورصة الكويت

عوامل عديدة ساعدت السوق على التماسك أبرزها المركز المالي القوي للكويت واستمرار الصراع الروسي - الأوكراني

ارتفاع أسعار النفط والفوائض المالية المتوقعة والأرباح القوية للشركات المدرجة ومعدلات التضخم المسيطر عليها عناصر دعم إضافية

روسيا وقف خط الغاز الرئيسي إلى أوروبا، كشف "دياب" أن مخاوف نقص الإمدادات سيكون لها مردود إيجابي على أسعار الطاقة؛ بما سيدعم اقتصادات الدول المنتجة. ولفقت إلى أن البورصة الكويتية شهدت استقراراً في شهر أغسطس الماضي، فلم تشهد أي تغيير يذكر على الرغم من التراجعات التي سجلتها الأسواق العالمية في ظل المخاوف حيال النمو الاقتصادي العالمي، ومعدلات النمو المرتفعة، واتجاه البنوك المركزية إلى المزيد من التدخل لرفع أسعار الفائدة. وبين "دياب" أن استمرار الصراع الروسي - الأوكراني، والمركز المالي القوي للكويت في ظل ارتفاع أسعار النفط والفوائض المالية المتوقعة، والأرباح القوية للشركات المدرجة ومعدلات التضخم المسيطر عليها ساعدت البورصة الكويتية على التماسك.

وبشأن الأنشطة تصدر سهم "جي إف إتش" المنخفض 1.09% الكميات بـ14.09 مليون سهم، بينما جاء "أجيبيتي" على رأس السيولة بقيمة 7.01 مليون دينار، بتراجع 1.71%. وقال رائد دياب، نائب رئيس إدارة البحوث والاستراتيجيات بشركة "كامكو إنفست"، إن التوقعات لأداء البورصة الكويتية في الفترة القادمة ستكون ماثلة إلى الاستقرار على الرغم من الضغوط العالمية، على أن تبقى أسعار النفط مرتفعة. وأوضح رائد دياب في تصريحات موقع "مباشر" الاقتصادي، أن النظرة الإيجابية للمؤسسات العالمية حيال النمو الاقتصادي في الكويت، إضافة إلى التوقعات بأن تستمر الشركات المدرجة بتسجيلها لأرباح جيدة في الفترة القادمة سيدعمان البورصة في الفترة المقبلة. وبشأن مردود إعلان

اختتمت المؤشرات الرئيسية لبورصة الكويت تعاملات أمس الأحد متراجعة، مع توقعات باستقرار التعميمات رغم الضغوط العالمية. فقد هبط مؤشر السوق الأول بنسبة 0.59%، وتراجع "العام" 0.57%. كما انخفض المؤشر الرئيسي بـ0.52%، والرئيسي 50 بنحو 0.44% عن مستويات الخميس الماضي. وسجلت البورصة تداولات بقيمة 34.88 مليون دينار، وزعت على 140.19 مليون سهم، بتنفيذ 8.74 ألف صفقة. وأثر على الجلسة هبوط 11 قطاعاً على رأسها التكنولوجيا بـ4.60%، بينما ارتفع قطاع الرعاية الصحية والمنافع بنسبة 7.45% لأولاً و1.48% للثاني. وعلى مستوى الأسهم، فقد تصدر "رمال" القائمة الحمراء بـ10.88%، بينما تقدم "ميدان" الارتفاعات بنسبة 9.85%.